الربيع العربي يداهم تايلاند وأوكرانيا

تقرير / عبدالله بجاش

لم يكتف طوفان الربيع العربي بالتوقف عند دول عربية بل واصل غضبه باتجاه دول أسيوية وأوروبية، فقد داهم تايلاند وانتقل إلى أوكرانيا حيث اندلعت المظاهرات والاحتجاجات وأعمال العنف وربما تنوعت أسبابها ، ولكن الهدف في الأخير واحد وهو تغير النظام القائم.

ففي تايلاند اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات وتحولت إلى أعمال عنف بعد مظاهرات سلمية مطالبة باستقالة الحكومة، إذ نجح المحتجون في اقتحام وزارتي الخارجية والمالية للوصول إلى مقر الحكومة وأسفرت الاشتباكات عن قتلى وجرحى من المتظاهرين مما صعد الأحداث، ورغم ذلك إلا أن رئيسة الوزراء التايلاندية (يانجلوك شيناوترا) رفضت الاستجابة لدعوات المتظاهرين التي طالبتها بالاستقالة .. في حين تعددت التحليلات السياسية للأزمة التايلاندية حيث قالت صحيفة (الاندبندنت) البريطانية أن الاحتجاجات المعارضة للحكومة بانكوك مؤشر على أن البلاد في طريق خاطئ ، لأنها تعيش استقطاباً كبيراً ، الأغنياء ضد الفقراء ، وسكان الحضر ضد الريف.

وأضافت الصحيفة أنه إذا استمرت الأمور على ما هي عليه فإن تايلاند وعرشها سينتهي بها الحال مثل النيبال ، بعد أن أدى تزمت الملكية إلى اتحاد أغلبية السكان خلف المتمردين الشيوعيين الذين استولوا على السلطة في النهاية .

ورأت الصحيفة أن رئيس الوزراء السابق (تاكسين) شقيق رئيسة الوزراء الحالية (شيناوترا) الذي تتهمه المعارضة بالفساد يحتمل أن يعود للسلطة إذا نظمت الانتخابات ، لأن حزبه فاز في جميع الانتخابات التي نظمت من قبل ، لذلك فإن المعارضة تريد طريقاً ثالثاً لحل الأزمة لا تمر عبر الانتخابات وهي استقالة الحكومة الحالية وتشكيل مجلس شعبي غير منتخب أو منتخب بطريقة غير مباشرة لتسيير شئون البلاد..

وإلى أوكرانيا التي لم تختلف فيها الأحداث كثيراً فالمظاهرات والاحتجاجات هي الوسيلة التي استخدمها أكثر عشرات الآلاف من الشعب الأوكراني للمطالبة باستقالة الرئيس(فيكتور يانوكوفيتش) وحكومته، واندلعت أعمال عنف شرسة بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب في مدينة (كييف) مما أضطر المتظاهرين السيطرة على وزارة العدل ومبان حكومية أثر مواجهات دامية لتتوسع شرقاً. وتأتي هذه التطورات الخطيرة تحدياً لقرار السلطات الأوكرانية حظر المظاهرات والتي انطلقت بقوة أثر تغير السلطات الأوكرانية موقفها في تعليق توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي للتقرب أكثر من روسيا .. صحيفة الجارديان البريطانية ذكرت في سياق تحليلها للوضع في أوكرانيا أن الشباب الأوكراني يرى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمثل العصرية والشفافية والحياة السياسية والهروب من الماضي الخانق والتحرر من هيمنة روسيا على مقدراتهم . وأضافت أنهم يعتبون أنفسهم جزءا من مجتمع الشباب العالمي وأن بإمكان دولتهم أن تكون دولة مستقلة وحديثة ومزدهرة داخل أوروبا ..وفي السياق ذاته أشارت صحيفة (لا ليبر بلجيك) البلجيكية أن النظام القائم في أوكرانيا أصبح مستهدفاً بشكل مباشر من الحركة الاحتجاجية، والتي يطالب زعماؤها برحيل الرئيس .. وعلى نفس الصعيد كتبت صحيفة (لوطون) السويسرية أن أجواء الثورة تسود العاصمة (كييف) في وقت تسير فيه الحركة الاحتجاجية نحو المزيد من العنف والتطرف في بلد يتجاذبه خيار التوجه نحو روسيا أو الوجهة الأوروبية .

وأشارت الصحيفة إلى أن الاحتجاجات أصبحت عنفاً وتطرفاً وأن ضراوة الاحتجاجات وتزايد الضغط الغربي قد يقلب الطاولة على الجميع ويدخل أوكرانيا في منعطف خطير لا يتكهن أحد نتائجه.

شخصية في حدث

ميركل .. المستشارة الحديدية

أنجيلا ميركل البالغة من العمر 59 عاماً هي ابنة القس التي جاءت من ألمانيا الشرقية وأطلق عليها لقب المستشارة الحديدية نظراً لنجاحها في إدارة الأزمة المالية الأخيرة التي هددت دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة لفوزها بلقب أقوى امرأة في العالم وذلك للمرة السابعة على التوالي وفقاً لتصنيف (مجلة فوربس الأمريكية) منذ توليها منصب الاستشارية منذ تسعة أعوام بعد أن احتفظت بمنصبها لمدة أربع سنوات قادمة لتكون أول زعيم لبلد أوروبي تجدد ولايته منذ الأزمة المالية التي ضربت الاتحاد وأول سيدة تشغل هذا المنصب، إلى ذلك فوزها في الانتخابات التشريعية بنسبة 74 % من الأصوات لتقود ائتلافاً كبيراً يضم حزبها الاتحاد الاجتماعي المسيحي وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين حيث تواجه حكومتها الجديدة جملة من التحديات تتضمن الحفاظ على كفاءة اقتصاد بلادها ووضع عدة خطط لحماية دول الاتحاد الأوروبي الذي تتزعمه من تكرار الوقوع في أزمات مالية في المستقبل وكذلك استكمال برنامجها الهادف للانتقال من الطاقة النووية إلى الطاقة المتجددة .. ميركل انضمت بفوزها الأخير في الانتخابات إلى المستشارين المحافظين وهم (كونراد ادنياور، وهلموت كول) في الفوز بمنصب الاستشارية لثلاث مرات .

وطرحت اسمها في الصفوف الأمامية دولياً لتبنيها سياسة التقشف وفرضتها على الدول الأوروبية المتعثرة اقتصادياً ضاربة عرض الحائط الانتقادات التي وجهت إليها ..ومن مواقفها إعلان رفضها المستمر للبرنامج النووي الإيراني وعدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وكذلك رفضها للتدخل العسكري في الشأن السوري والليبي وتهديدها الحاد للشريك الأمريكي عقب الكشف عن تورطه في قضية التجسس على هاتفها النقال ضاربة عرض الحائط بمصالحهم المشتركة، وكانت هذه القضية الأهم على المستوى الشخصي والرسمي.

حدث الساعة

محمد القراري

مصر وتونس تتجاوزان عتبة الدستور

استطاعت كل من مصر وتونس عبور معضلة الدستور بصعوبة تمهيداً للمرحلة التالية في إطار مسلسل العملية السياسية الانتقالية التي مهدت لها خروج الجماهير في انتفاضات ثورية بداية عام 2011م نجحت في إسقاط نظامي الرئيسين السابقين زين العابدين بن علي ومحمد حسني مبارك.

المصريون برروا انتفاضة سلمية أخرى أسطقوا بها نظام الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013م رغم انتخابه ديمقراطيا مما فتح باب الجدل والعنف والاحتجاجات التي لا تزال مستمرة بين القوات المسلحة" جيش وأمن" من جهة وجماعة الأخوان المسلمين من جهة أخرى، الأمر الذي قد يحصل الوصول إلى عملية سياسية آمنه ومستقرة مستقبلا صعبة في ظل إصرار الطرفين على رفض الآخر ولم يبق للحوار مكان حيث واصلت السلطة الانتقالية إجراءاتها في وضع دستور والاستفتاء عليه والتوجه نحو انتخابات رئاسية قد يكون أبرز المرشحين لها الفريق عبدالفتاح السيسي الذي تم ترقيته إلى مشير وفوضه المجلس العسكري للترشح لمنصب الرئيس نزولا عند رغبة الجماهير التي نزلت بالملايين في ذكرى احتفالات ثورة 25 يناير حسب أنصاره في الوقت الذي أصر الأخوان على مواصلة رفض شرعية ماتصفهم بالانقلابيين.

وتبقى تونس مهد الثورات السلمية هي الأكثر نجاحاً والأقل ضحايا مقارنة بنظيراتها من الدول التي شهدت موجة من الثورات أخذت في بعضها الطابع الدموي وأفسحت المجال للتدخلات الخارجية الاقليمية والدولية، كما هو حال سوريا وليبيا والسبب يرجع في نجاح التجربة التونسية حتى الآن على الأقل حيث تم صياغة وإقرار داخل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات برئاسة محمد جمعة بدلاً عن حكومة جبهة النهضة ذات التوجه الإسلامي التي قبلت بتسوية سعى إليها الاتحاد العام للشغل بعد مظاهرات واحتجاجات كادت تطيح بالعملية السياسية برمتها وتكرر ما حصل في مصر.

يبقى التحدي الأبرز أمام تجربتي مصر وتونس هي النجاح في السير نحو مواصلة العملية الانتقالية التي يتوجب منها أن تحقق آمال وطموحات الشعوب التي خرجت تطالب بالتغيير وأبرز هذه الآمال والمطالب هو تحقيق الأمن والاستقرار وتحسين الوضع المعيشي ومحاربة الفساد بكل أشكاله وتكريس مبادئ وقيم العدالة والحرية والديمقراطية والعمل الجاد لتطوير كل البنى في هذه الدول التي يحتاجها التطور والنمو ما لم يكن ذلك سيظل الوضع الهش هو السائد فاتحاً الباب أمام العديد من الانتفاضات والثورات بل وقد تنجر المجتمعات إلى معارك فوضوية وصراعات مختلفة كالإرهاب والمذهبية .

الفقر..معركة الإنسانية القادمة

تقرير/ أمين الجرموزي

تظل الحداثة أو العصرنة أهم شاغل للعقل البشري على أرجاء الكرة الأرضية في كل سنة جديدة تظهر ومعها مخزون من التطورات والابتكارات والتي دخل بعضها اللا مألوف والخيال حتى أصبحت الدول بأفرادها في أنهماك لمحاولة صناعة المستقبل اليوم لتفرض دولة ما هيبتها على الأخرى دخولاً في أتون حروب قد تأكل الأخضر واليابس وتقضي على البشرية التي هم من سكانها .

ومع تتابع السنين وخروج الناس عن المألوف تظل هناك أجساد تئن لحاجة أبرة مهداة منها , وأمعاء تتصلب لقلة رغيف العيش عنها , وأصوات طفولية تصرخ لجفاف اللبن في صدر رضيعتها , وكثير من تلك الأشياء التي ينتجها ذلك الفقر المتخفي وراء القضبان ويقبع تحت المحاكمة الإنسانية إلى حين يصدر عنه الحكم بالسجن والإعدام ليتسنى للإنسانية فتح صفحة جديدة يسودها الوئام وتقاسم لقمة العيش بين الغني والفقير ويصبح الفقر ومخلفاته من براثن الماضي الذي لا رجوع إليه .

الفقر بكل ما يحمله من مسميات أضحى اليوم حرباً إنسانية جديدة بدأ ينخر أساس معظم الدول وبات ضرورة ملحة على الدول وحكامها الالتفات إليه ومعالجة مراحل تطوره نظراً لما يسببه من آهات على الزمان والمكان .

وينقسم الفقر إلى مستويين أولهما الفقر (المدقع أو المطلق) أي مستوى الدخل الذي لا يكفي للاحتياجات الغذائية الأساسية، والذي يؤدي بدوره إلى أحد أمراض سوء التغذية , ويكون دخل الفرد أقل من دولار واحد يومياً ما يعادل 220 ريالاً , وأما الآخر فهو فقر (الاحتياجات الأساسية) وهو مستوى الدخل الذي لا يكفي للاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية , ويقدر بالدخل الذي يقل عن دولارين يومياً للفرد أي ما يعادل 440 ريالاً .

وفي دراسة تحليلية للبنك الدولي لمكافحة الفقر يظهر أن عدد من يعيشون في فقر مطلق في مختلف أنحاء العالم انخفض بشكل حاد خلال العقود الثلاثة الماضية ، إلا أنه لا يزال نحو 400 مليون طفل يعيشون في مثل هذه الأحوال البائسة.

وأكدت الدراسة على صعوبة بلوغ هدف إنهاء الفقر المطلق بحلول عام 2030م ، وخلصت إلى أن جهود الحد من الفقر حققت تقدماً كبيراً في البلدان متوسطة الدخل مثل الصين والهند، لكن البلدان منخفضة الدخل سجلت تقدماً قليلاً جداً, ومع كل ذلك التقدم إلا أن البلدان منخفضة الدخل الخمسة والثلاثين في العالم التي يوجد 26 منها في أفريقيا، شهدت زيادة عدد من يعيشون في فقر شديد بواقع 100 مليون عما كان عليه قبل ثلاثة عقود.

وبحسب تقرير مكتب التعداد الأمريكي عاش 16.1 مليون طفل و3.9 مليون شخص فوق 65 عاماً في فقر العام الماضي, أي أن عدد الفقراء ارتفع في الولايات المتحدة ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 46.5 مليون شخص، مما يعني بقاء المعدل الوطني للفقر مستقراً عند 15%. وهذا هو العام السادس على التوالي الذي لم يتحسن فيه معدل الفقر، على الرغم من تعافي البورصة وخروج الولايات المتحدة من الركود عام 2009م , ويعزو بعض المحللين استمرار الفقر إلى تغير طرق التوظيف وتقليص شبكة الرعاية الاجتماعية فيها .

وكشف إحصاء حكومي سويسري بأن عدد الأفراد السويسريين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر أزداد بنسبة 50% خلال بضع سنوات وأن هذه النسبة في حالة ازدياد , وأن 6% من العمال لا يحصلون على دخل كاف لمعيشتهم, في الوقت الذي تتجمع أموال معظم أغنياء العالم الكبار والتجار الدوليين في المصارف السويسرية وتجني الحكومة مبالغ خيالية جراء الفوائد والعوائد المالية الكبيرة التي تفرضها القوانين المالية السويسرية على المشاريع والأعمال التي تقوم بها الشركات .

إلى ذلك أفاد تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أن المنطقة العربية ككل لم تشهد تقدماً مهماً في خفض عدد الأشخاص من ذوي الدخول الضئيلة , والمشكلة أن بعض الدول تعاني من عدم الاستقرار والعنف اللذين لا يتسببان في إبعاد الاستثمار وتدهور الاقتصاد فقط , وإنما في عرقلة جهود تحقيق تقدم في مجالي الصحة والتعليم وحماية البيئة وتقويض جهود تحقيق أهداف المنظمة الدولية لمكافحة الفقر بحلول عام 2015م .وأشار التقرير إلى أن الدول العربية الفقيرة وهي السودان والعراق واليمن والصومال وفلسطين , قد لا تستطيع تحقيق الأهداف الثمانية لمحاربة الفقر بحلول عام 2015م والتي أقرت في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في العام 2010م.

وقد أطلقت الأمم المتحدة نداءً إنسانياً لتقديم المساعدة لليمن، حيث تقول إن قرابة 15 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية من بينهم مليون طفل يعانون سوء التغذية , وأن 54 في المئة من اليمنيين الذين يبلغ تعدادهم حوالي أكثر من 25 مليون شخص تحت خط الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة إلى 40 في المئة بصورة عامة وفي أوساط الشباب إلى ما فوق 60 في المئة , وخلال عام 2013م استمر التدهور الاقتصادي والأمني وتزايدت معاناة اليمنيين جرّاء ازدياد الهجمات التي استهدفت أنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء وكابلات الإنترنت والهاتف الثابت , وتضرّر ما يقدر بنحو 58 في المئة من سكان اليمن (14.7 مليون شخص) بسبب الأزمة الإنسانية الحاصلة في البلاد.

وتعتبر مجموعة البنك الدولي لمكافحة الفقر أن الحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة وليس جزءاً من الحل لمتطلبات التنمية, نظراً لمركزية الإدارة واتخاذ القرار خلال العقدين الماضيين والتي عانت فيها الدول الفقيرة بلا استثناء من الكساد الاقتصادي مع نمو مطرد في حجم الدين العام، وانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة نتيجة تحديات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المفروضة من قبل وكالات التنمية العالمية , فتدهور معدل النمو الاقتصادي كثيراً في معظم الدول الفقيرة، وغياب القياس الكمي لمستوى شدة وعمق الفقر وغياب نظم المعلومات وما تقترن به من مسوح ميدانية على أسس علمية عامل بالغ الأهمية، في فشل سياسات مكافحة الفقر.

وأشار خبراء اقتصاديون في البنك الدولي إلى أنه إذا واصلت البلدان النامية معدلات بتحقيق نمو قوية في السنوات السبع القادمة فإن ذلك سيعمل على هبوط المعدل العالمي للفقر إلى ما دون 10 في المائة للمرة الأولى منذ تم الإعلان عن مثل هذه الأرقام لأول مرة في تقرير عن التنمية في العالم في عام 1990م , حيث يشهد الفقر العالمي تراجعاً مطرداً منذ عام 1990م، عندما كان 43 في المائة من سكان البلدان النامية يعيشون في أوضاع الفقر أي ما يقدر بنحو 1.9 مليار نسمة من الفقراء ، وقد انخفض هذا العدد إلى 1.2 مليار نسمة في عام 2010م.

ويشكل توفير الوظائف وفرص العمل للأفراد ركيزة أساسية للتنمية في البلدان النامية، حيث يتجاوز مردودها الكثير وذلك لما تدره من دخل على الفرد وازدهار المدن وتوفير بدائل عن أعمال العنف للشباب, وبذلك يكون لها أهمية كبرى في الحد من الفقر والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام .